

اقتصاد

فوق الطاولة

درس من «مازوت»

علي هاشم

خلاصة كئيبة أبرزتها سيرورة ملف استرجار المازوت للمنشآت الصناعية، ففي غمرة الاهتمام الحكومي بهذا الملف الحيوي، ما لبثت طريقة المعالجة أن أسفرت عن حلقة يصطف على محيطها بعض مسؤولينا ورجال أعمالنا، وكل منهم يتحيز الفرضة لرمي «ورقة أص» مصلحة ضيقة يخفيها خلف ظهره.

مع سلسلة مناورات المازوت المتسارعة، تبدلت الصورة النمطية لبعض مؤسساتنا، فتحوّلت شركة «محروقات» من «مشكلة» دأب البعض على تضخيمها إلى «حل» و«جيد» لتوريده، وكذا وزارة الاقتصاد التي أعادت تشكيل تصوراتها عن بطئها، فوزيرها، ومذ كان حاكماً، لظالماً أصّر على التكتيكات البيئية مجسداً «ركازة» القرار الحكومي، وبعدما أضحى وزيراً، لم يكف قلعه الأخضر عن مخامرة بطء التوقيع على إجازات استيراد مستلزمات الإنتاج!

في «درس المازوت»، أصبح كل ذلك من الماضي بعد أن أقصحت المشهدية عن «توتب» غزلائي لافيت في منح إجازاته؟!!

في المحصلة، غرق من غرق في «شبر مازوت» الـ ٣٠ ألف طن التي تستحق «فينيس» عن فئة أسرع منح لإجازة استيراد والتعاقد عليها، كما عرف من عرف «خير» محروقات بعدما «عاشر غيرها» وعاد إليها مستجيماً من رمضان غيرها، إلا أن ألبتها الملته لتوريد المازوت الصناعي، لربما تعاني عوزاً في كفاءتها وترخي ظلالات على ضمان تدفقه.

من حيث المبدأ، لم يعد من العقلاني استمرارنا بتسقيف الإنتاج لفضلنا في تأمين مستلزماته، فكل سلعة متاحة -صناعة وزراعية- إنما تختزن أهميتها في تهدئة قلق سيولتنا النقدية، وهذا أمر ألمح إلى خطورته رئيس مجلس الوزراء من عين الفجبة، حين أعرب عن استعداده لنقل مياه ري المزروعات بالصهاريج مجاناً للمزارعين منعا لخسارة أي من منتجاتهم، ذلك أن فقدان موسم زراعات محمية هنا أو دفعة من الدواجن هناك، إنما يحذف أقساطاً متتالية من التغطية السلعية لنقدنا السائل في الأسواق، وهذا أخطر ما نواجهه راهنا.

كما أن تدفق الإنتاج بوتائر ثابتة يعد مبدلاً لضبط التكاليف وممرراً لقيادة الأسعار وخفضها من خلال الوفرة ولولا أنواع سلعية قليلة، وصولاً إلى التحول التدريجي نحو التصدير الذي لا يمكن إبرام عقوده إلا باحتساب الموقف التنافسي والقدرة على الالتزام بالتوريد بعيداً من شبح توقف الإنتاج الطارئ لسبب أو آخر.

أهمية الإمداد النفطي المستقر، تقضي تلقائياً إلى مناقشة آلية «الدفق المسبق» التي اعتمدها «محروقات»، فزيادة عما توجي به طريقتها من «وساطة» حيادية إزاء الاقتصاد الوطني، فهي معرضة للتكلم مع أول تبدل في أسواق النقد والتلفظ، إذ ما الذي ستقلعه «محروقات» لدى ارتفاع أسعار النفط العالمي أو لدى تراجع محتمل في سعر الليرة، وهي المؤسسة الحكومية التي لا تتج لها بيوتها المحاسبية المتعامل المرن مع فوارق الأسعار، وخاصة بعدما تكون قبضت ثمنه سلفاً ولم تدفعه بعد؟ من المؤكد أن هذا اللبس يسجر معه خللاً بانتظام الإمدادات يعود بنا على بدء المشكلة!

كما يتوجب بمحروقات دراسة إمكانية ضم كل من لم نعد نتذكر المرة الأخيرة التي لم يعلنوا فيها شراء المازوت من السوق السوداء لاستمرار عملهم، وعليها العمل على تأمين احتياطات خاصة منفصلة لضمان تدفقه، إذ ذلك، قد تطوي قسماً وازناً من مشاغلنا الاقتصادية الرئيسية راهنا، لأن توقف منتج ما ولو لأيام، لهو أسوأ ما يمكن أن نخسده، فيما لا يكرسه من هدر وتشتيت في المادة الأولية والقدرة الشرائية وقوة العمل والتشغيل والإنتاج ومقاومة التضخم وضمن ما بقي من احتياطات نقدية.

عبد الهادي شباط

نقى وزير المالية مأمون حمدان لـ«الوطن» وجود أي مشروع حالي لدمج بعض المصارف العامة ذات المهام والخدمات المتشابهة. لكنه ترك الباب موارباً للمستقبل في حال كان هناك حاجة لمثل هذا الدمج «سيتم العمل عليه بما يلزم ويرفق مستوى العمل ويطور الأداء».

يعلم بأن «الوطن» علمت من مدير في أحد المصارف بوجود أفكار متداولة في الوسط المصرفي لإجراء دمج لبعض المصارف العامة إسوةً بعمليات الدمج التي طالت وتطول بعض الجهات العامة، مبيناً أن فترة الدمج بين المصارف في وضعها الحالي لا تتجاوز عدد

المصارف العامة ٦ مصارف وهي متخصصة كل مصرف يعمل ضمن تخصص معين، وأن تجارب الدمج عالمياً تكون مجدية عند يتوفر عدد كبير من المصارف وخاصة منها المتشابهة في العمل والتخصص فتجري عملية تجميع وتكتل لهذه المصارف وتأسيس مؤسسة جديدة أكبر وأقدر على المنافسة في السوق المصرفية والحصول على حصة سوقية أوسع وبالتالي زيادة العائدات وتطويرها، وهذا غير متاح حالياً.

وربما الجديد في ما تم الحديث عنه مؤخراً حول عملية الدمج هو أن اللغة السائدة في القطاع المصرفي سابقاً هي التحول نحو الشمولية المصرفية الذي انتهجته بعض المصارف العامة، فنهيت باتجاه تقديم خدمات



حاكم مصرف سورية المركزي لـ«الوطن»:

إخراج شركات الصرافة المخالفة من السوق.. ولن يضيع حق أحد

بشترات الأسعار الصادرة عن المركزي واستغلال اسم الشركة لتنفيذ عمليات لمصلحة بعض المؤسسين بشكل شخصي مخالف للقوانين. كما تشمل المخالفات الاستثمار بتكرار المخالفات رغم توجيهات وتنبهات مفوضية الحكومة لتلك الشركة التي تغيرت من ملامحها الكثير خلال السنوات السابقة بما في ذلك إلغاء ترخيص سابق بسبب تغيير مقراتها ومديريها وغيرها من الممارسات التي تتطلب الضبط السريع.

ولفت المصرف إلى منح الشركة خمسة أيام ليتمكن المعنويين بالحوالات الواردة عن طريقها من تصفية أعمالهم قبل إغلاق هذه الشركة بشكل نهائي، مؤكداً حرص الكامل على مصلحة القطاع المصرفي والمالي وبما يضمن لمختلف الأطراف بمن فيهم المتعاملون أفضل الممارسات وضمان حقوقهم بعيداً عن رغبة البعض في تحقيق مكاسب شخصية من خلال الشركات والمؤسسات المعنية باستقرار الليرة السورية.



٤٪ في السوق السوداء منذ شهر تقريباً إذ يتحرك السعر بين ٥٣٥ و٤٣٠ ليرة في السوق، وفقاً لما يتم تداوله في السوق، نقلاً عن بعض الصفحات والمواقع الإلكترونية والتطبيقات على أجهزة الهاتف النقال وتسلم الحوالات خارج الأنظمة النافذة دون بيع القطع الناجم عنها إلى المصرف المركزي أصلاً فضلاً عن عدم الالتزام

الغرامات اللازمة على المخالفين بموجب الأنظمة والقوانين النافذة... ولن يضيع حق أحد.

علماً بأن مخالفات شركات الصرافة العاملة في السوق المحلية ليست جديدة، وقد برزت بشكل فاضح خلال فترات التدخل المباشر للمصرف المركزي في السوق من خلال ضخ الدولار عبرها في السوق، وقد تم إغلاق أكثر من شركة بالشع الأحمر، ثم عادت وتحتت أبوابها لتعمل من جديد، وقد جرت عمليات التحقيق مع بعض الشركات، بسرية تامة، فلم يتسن للإعلام توثيق العديد من المخالفات لبعض شركات الصرافة، كما تم فرض عقوبات على بعض الشركات، ونشر التلفزيون السوري اعترافات لبعض أصحاب الشركات والعاملين فيها في آب من العام ٢٠١٣.

ويتمتع سعر الصرف حالياً باستقرار نسبي منذ عدة أشهر عند ٥٢٠ ليرة رسمياً (أعلى سعر يحدده المصرف المركزي)، مع هاشم تحرك بحدود ٣ إلى

الوطن

أكد حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام لـ«الوطن» أن المصرف يسعى من خلال عمله الرقابي إلى إخراج شركات الصرافة المخالفة للأنظمة والقوانين والضوابط النافذة، من سوق الصرف، وذلك حرصاً على سلامة الاقتصاد من عمليات التلاعب والمخالفات، منوهاً بأن «مجلس النقد والتسليف يقوم بدوره السليم في الموضوع، إذ تتم متابعة نشاط مؤسسات الصرافة المرخصة بهدف تنظيم عملها، وضمان فعاليتها ومشاركتها في تنفيذ السياسات الهادفة لتحقيق استقرار سعر الصرف».

ولدى سؤاله عن قيمة الغرامات وتناسيها مع حجم الضرر الذي حدث في الاقتصاد،

على خلفية إلغاء ترخيص الشركة الوطنية للصرافة الأسبوع الماضي،

وشطبها من سجل شركات الصرافة

وفرض غرامات مالية بحقها، أكد درغام

أن «حق الخزينة صان، إذ يتم فرض

سؤال للحكومة: منح مواصفات سورية للمهربات شرعنة لها أم قبول بالواقع؟

مدير هيئة المواصفات لـ«الوطن»: نوصف البضاعة المتداولة

في الأسواق بغض النظر عن مصدرها.. ولا نتدخل في منح الإجازات

نظامية تهربياً ولكن في حال تقديم عينات منها للتحليل فإن المخابر تقوم بتحليلها، فهذا دور مديرية المخابر حتى مديرية الجمارك لديها قسم للمصادرات وتتقدم بالعديد من طلبات التحليل لهذه المصادرات ومنها مواد لا يكون لدينا مواصفات ومقاييس لها ولكنها تقوم بالتأكد من مطابقتها للمواصفات المذكورة على غلافها، وعن طريق الأبحاث والدراسات أصبح لدينا خبرة كافية لمعرفة المطلوب تحليله لهذه المواد، كما تقوم مديرية المخابر بنوع آخر من التحاليل تحت بند الدراسة وهي المواد التي لا يوجد لها مواصفات قياسية وذلك تقوم المخابر بتحليلها وفق المتعارف عليه دولياً لهذه المواد وتقدم الدراسة بها لتكون كمعيار مبدئي لها إلى حين إصدار مواصفات قياسية لها من هيئة المواصفات والمقاييس السورية، كونها الجهة النافذة للمواصفات القياسية.

وبيّنت عبد العزيز أن مديرية المخابر هي جهة تحليلية لا تملك حق منع دخول أو استيراد أي منتج فعندما تقدم دوريات التوأمين بطلبات تحليل ل مواد تقوم المخابر بتحليلها بغض النظر إن كانت هذه المواد مستوردة بشكل نظامي أم دخلت تهربياً، ولكن تقدم رأياً للجهة التي تقدمت بطلب التحليل فإذا كانت مطابقة يسمح بها وإن كانت مخالفة فالقرار يعود للجهة بإتلافها أو مصادرتها واتخاذ الإجراء المناسب.

ولفتت عبد العزيز إلى أن أي مادة تدخل إلى القطر يجب أن يكون لها مواصفة قياسية وهذا ما يتم العمل عليه بالتعاون بين وزارات الصحة والصناعة والتجارة الداخلية وهيئة المواصفات لأن هذا عمل متكامل ولا ينحصر بجهة واحدة.



علي محمود سليمان

أكد معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بسام حيدر لـ«الوطن» عدم منح إجازات استيراد لمشروبات الطاقة بموجب الآلية المعتمدة من شهر أيلول الماضي، مشيراً إلى أن مشروبات الطاقة في الأسواق يتم إدخالها بطرق غير نظامية.

وكانت «الوطن» طرحت تساؤلاً يتعلق بالسماح بوضع مواصفات قياسية لمشروبات الطاقة إن كان غير مسموح استيرادها وفق ما ذكرت مديرية المخابر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لبنا عبد العزيز التي رأت بأن العمل جار على توسيع مجال التحليل ليشمل العديد من المواد المتداولة في الأسواق التي ليس لها مواصفات قياسية سورية، ولها تأثير مباشر في صحة المستهلكين مثل مشروبات الطاقة، والسعي إلى إصدار مواصفات لها وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وفي هذا الخصوص أوضح مدير عام هيئة المواصفات والمقاييس السورية محسن الحلاق لـ«الوطن»، أن آلية عمل الهيئة تقوم على توصيف المنتجات المتداولة في الأسواق سواء كانت محلية أم مستوردة أم من أي مصدر آخر بغض النظر عن طريقة دخولها إلى القطر، منوهاً بأن الهيئة لا تتدخل في آلية منح إجازات الاستيراد لأي مواد تعطى، فهناك مواد يصدر قرار بمنع استيرادها لفترة محددة ومن ثم يعاد السماح باستيرادها «فهل هذا يعني عدم وضع مواصفات قياسية لها؟».

ولفت الحلاق إلى أن توصيف المنتجات يتم بناء على الطلبات التي تقدم من جهات معنية تتقدم بطلب للحصول على مواصفة قياسية لمنتج ما، ولذلك

تقوم بتشكيل لجان بالتعاون مع الجهات المعنية بهذا المنتج وتتم دراسة القرائن الفنية وعلى أساسها تصدر المواصفات القياسية التي تأخذ فترة زمنية تتراوح بين أشهر إلى سنة أو سنتين بحسب المنتج وتفاصيل صناعته، مضيفاً بأن الهيئة تبادر أيضاً بصفتها الجهة النافذة للمواصفات بمتابعة المنتجات في الأسواق للبحث عن المنتجات التي لا تملك مواصفات قياسية وتقوم بدراساتها مع الجهات المعنية عن هذه المنتجات لمنحها مواصفات قياسية، مشيراً إلى وجود عدة أنواع من مشروبات الطاقة وفيما يتعلق بمشروبات الطاقة الحاوية على الكحول فهي التي تدخل إلى الأسواق بطرق غير

نظامية تهربياً ولكن في حال تقديم عينات منها للتحليل فإن المخابر تقوم بتحليلها، فهذا دور مديرية المخابر حتى مديرية الجمارك لديها قسم للمصادرات وتتقدم بالعديد من طلبات التحليل لهذه المصادرات ومنها مواد لا يكون لدينا مواصفات ومقاييس لها ولكنها تقوم بالتأكد من مطابقتها للمواصفات المذكورة على غلافها، وعن طريق الأبحاث والدراسات أصبح لدينا خبرة كافية لمعرفة المطلوب تحليله لهذه المواد، كما تقوم مديرية المخابر بنوع آخر من التحاليل تحت بند الدراسة وهي المواد التي لا يوجد لها مواصفات قياسية وذلك تقوم المخابر بتحليلها وفق المتعارف عليه دولياً لهذه المواد وتقدم الدراسة بها لتكون كمعيار مبدئي لها إلى حين إصدار مواصفات قياسية لها من هيئة المواصفات والمقاييس السورية، كونها الجهة النافذة للمواصفات القياسية.

خطة لتأهيل مطحنتين وإمكانية لزيادة إنتاج الطحين

مدير المطاحن لـ«الوطن»: ٢٤٠٠ طن

طحين يوميًا ومخزون إستراتيجي مهم

الوطن

كشف مدير عام المطاحن مهند شاهين أن العمل يجري حالياً لوضع خطط إعادة التأهيل والترميم للمطاحن المتضررة التي كانت خارج الخدمة بسبب وجودها في مناطق سيطرة العصابات الإرهابية المسلحة، وعادت تلك المناطق إلى سلطة الدولة بعد دخول قوات الجيش العربي السوري إليها وتحجيرها.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح شاهين أن الخطة ستبدأ بإعادة تأهيل مطحنتين، الأولى ستكون مطحنة معرديس في حماة، والثانية ستكون مطحنة منبج في ريف حلب بعد أن أصبحتا ضمن السيطرة، مضيفاً أن الدراسات بدأت لتقييم الأضرار والحالة الفنية لكل مطحنة، وتم تشكيل اللجان للمباشرة بهذه الدراسات، ومن بعدها سيبدأ العمل الميداني بعمليات الإصلاح وإعادة التأهيل، لتعود إلى الخدمة في أقرب وقت ممكن.

وأشار شاهين إلى الحالة العامة للمطاحن في سورية تعتبر جيدة ولدينا إنتاج جيد يكفي حاجة القطر حيث يصل الإنتاج اليومي إلى نحو ٣٤٠٠ طن دقيق، مع وجود مخزون إستراتيجي كاف لمدة طويلة، مؤكداً وجود الإمكانية لزيادة الإنتاج من الدقيق وذلك بهدف رفع مستوى المخزون الإستراتيجي، لافتاً إلى أن عدد المطاحن العامة حالياً ٢٥ مطحنة، في حين يوجد عشر مطاحن خارج الخدمة حالياً، ستعود منها مطحنتان للخدمة هما منبج ومعرديس.

وبيّن مدير عام المطاحن أن الدقيق المنتج حالياً يتطابق المواصفات العالمية، وذلك بعد تخفيض نسبة استخراج الدقيق من ٩٠٪ إلى ٨٠٪ من القمح المطحون، وهو ما يؤدي لتقليل نسبة الخبث وزيادة كمية الدقيق من القمح المطحون، موضحاً بأن هذه النسبة النموذجية المطبقة في كافة دول العالم.

ولفت شاهين إلى وضع خطة لتحسين وضع العاملين في قطاع المطاحن من خلال دراسة رفع مستوى المكافأة، مع مساع لتشغيلهم بالمال في الخبث وزيادة نسبة الحوافز والتعويضات للحد الأقصى، كما سيتم الإعلان قريباً عن اختيارات لتعيين ٢٥٠ عاملاً بعقود سنوية لدعم خطوط الإنتاج.

دراسة لرفع سقف قرض محدودي الدخل

إلى مليون ليرة بشرط راتب ٦٠ ألفاً شهرياً!

الوطن

علمت «الوطن» من مسؤول مصرفي في القطاع العام أن هناك دراسة مبدئية لرفع سقف قروض لذوي الدخل المحدود إلى الضعف لتصبح مليون ليرة بدلاً من ٥٠٠ ألف ليرة كما هو معمول به حالياً، مبيّناً أن هذا الرقم سيشمل شريحة ذوي الدخل المحدود ممن تتجاوز أجورهم الشهرية ٦٠ ألف ليرة وعلى الغالب سيكون معظم من ينطبق عليهم الأمر هم أساتذة الجامعات، مسوغاً لتحديد الأجر الشهري بهذا الحد المرتفع، ليكون قادراً على تغطية قيمة الأقساط الشهرية.

وعن وجود تشريعات وأنظمة تسمح بذلك أوضح المسؤول المصرف لـ«الوطن» أنه يتم بحث هذه المسألة حالياً ومناقشتها، وهناك العديد من الحلول منها حصول الراغب في الاقتراض على قرضين بسقف ٥٠٠ ألف ليرة لكل واحد منهما، في حال تحقق شرط كفاية الأجر الشهري.

وكانت التعليمات التنفيذية الخاصة بفتح قروض لذوي الدخل المحدود



مصدر في رئاسة مجلس الوزراء لـ«الوطن»:

المصارف العامة غير مشمولة بتقنين المحروقات

إلى نقص في كميات المحروقات اللازمة لتشغيل المولدات خلال فترات التقنين وبالتالي الكفة في ملعب التقنين الكهربائي والمحروقات.

ومن خلال متابعة الموضوع أكد مصدر مسؤول في رئاسة مجلس الوزراء لـ«الوطن» أن المصارف العامة غير مشمولة بنسبة التقنين التي عممتها الحكومة مؤخراً على الجهات العامة باعتبارها قطاعاً اقتصادياً ويقدم خدمات وأنه في هذا السياق تم التنسيق مع وزارة المالية وإيضاح الموضوع لها، بالتاكيد على خروج المصارف من التقنين.

شاملة ومختلفة مع بقاء المصارف الأخرى ملتزمة بتقديم خدمات تستهدف فيها شرائح المصرف المحددة وفق أنظمة عمله.

وفي السياق المصرفي الفني وحول تأثر عمل المصارف بالتقنين في استخدام الوقود (المزوت) وخاصة أوقات الذروة أيام تسليم الرواتب عبر الصرافات الآلية، أكد عدد من مديري المصارف العامة في اتصال مع «الوطن» أن قرار الحكومة الأخير بتخفيض محروقات الجهات العامة لـ ٥٠٪ ومن ثم تعديلها لـ ٢٥٪ شمل المصارف وبالتالي أدى